

في اربعة بارعة ولاحوة للام اثنان في اربعة ثمانية
 ولاحوة للاب ثلاثة في اربعة باثني عشر للواحد
 سمان وان كان بين الصنفين موافقة كما نكح نفسه
 احدهما في وقت الحوكام وثمانية لحوه لام وثمانية
 عشر لالاب المسئلة من ستة للام سهم وثمانية
 الحوة للام اثنان لا يتغيران على موافقة موافقان
 عودع بالمصنف فزيد الثمانية الى اربعة ولاحوة
 للاب ثلاثة لا يتغير على الثمانية عشر ولكن
 توافد عودع بالثلث وثلثه ستة وهي توافق
 الاربعة ووفق الحوة للام بالمصنف فتعترف
 وفق احوالي كامل الحوا اثنان في ستة او اربعة
 في ثلاثة وذلك اثني عشر ثم في ستة حصل
 المسئلة يحصل اثنان وسبعون من له شي من
 حصل المسئلة اخره عبر وياي اثني عشر وان لم
 يتماثلوا ولا تلاحوا ولا توافقا في كل حيز
 كل الحوا ثمانية ثمانية في اصل المسئلة كما واربعة
 لحوه لام وستة لحوه اربعة من ستة ووفق
 الى سبعة للام سهم ولاحوة للام اثنان وراجع
 الحوة للام اثنان امين بوفق الحوات الستة
 وهو ثلاثة فتعترف ثلاثة في اثنين يحصل
 ستة ثم في اصل المسئلة يعولها هو سبعة
 يحصل اثنان واربعون من له شي من سبعة
 اخره عبر وياي ستة ووفق الالكسار في
 المسئلة على ثلاثة احسا وهو غاية في الكسار
 فيه القواني عند ما كالم لا يورث الاثر من جديين

فانه جعل

ثلاثة
ثلاثة

فانه جعل في صنفين مهاما موافق انظر به والحاصل من
 الصنفين وبين الصنف لثالث بالموافقة والمباينة والمبا
 والمراخنة ثم بالحاصل انظر فيه كذلك بالوجه الاربعة اليها
 والموافقة والمراخنة والمباينة فان تماثلت كلها حجب
 الحصف واحده كذلك ان دخل اثنان مهاني واحده وان
 تماثل اثنان منها او دخل احدهما في الحوا حجت
 الحصفين وميز بين العول احدا انكح حيز
 فيها بلا عول فتوكله ورد بالتبا للفاعل اشبه
 بقوله وقابل له وفاقلم يعول على معلوم كهنا وهو
 الفارج او الفاسم قوله كل صنف اي عودع وكل
 صنف اذ هو الذي يعلق به الرد حقيقة وقوله ورد له
 سوا فورد الحسا فام لا قوله ترك اي من الرد اي لا
 لا يرد اي غيره اذ ليس ههنا يرد له اي لا يتصرف فيه
 موافقة ولا مباينة ولا موافقة وعزم بغيره مبرا
 المعنى للمباينة جزية في اصل المسئلة وليس معنى تركه
 انه لا يتصرف فيه احدا وقوله وقابل بين اثنين
 اي بعد ان يظن بين السهام والروس بالموافقة
 والمباينة وهو ان تقدم روي الصنفين اثنتا عشرة
 حمورية لان كل صنف اما ان يوافق سهامه او مباينته
 او يوافق احواله بيمين الحوا راي وفي الصنفين
 اذا انكسرت عليها سهمها اثنتا عشرة حمورية وذلك
 لان كل صنف وسهامه اما ان يوافقا او يباينتا
 او يوافق احواله بيمين الحوا ثم ما حصل بعد ذلك يظهر
 فيه نظرا ثانيا وهو اما ان يتماثل بالحاصل من كل واحد
 من الصنفين او يدخل احوالي الحوا ووافق او يباينه